الأمم المتحدة S/2017/935

مجلس الأمن

Distr.: General
14 November 2017

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إليكم ملاحظات حكومة الجمهورية العربية السورية بشأن التقرير السابع لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة الصادر بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧:

خلفية تاريخية

بعد انضمام الجمهورية العربية السورية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وقعت عدة حوادث استخدام من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة للمواد الكيميائية السامة ضد الجيش العربي السوري وضد المدنيين، مما يتطلب رداً من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن الدولي.

في أيار/مايو ٢٠١٤ توصلت سورية والأمانة الفنية للمنظمة إلى اتفاق عبر رسائل متبادلة حول إنشاء بعثة لتقصي الحقائق والذي حدد بوضوح مهامها واختصاصها وأساليب عملها، (ورقة الشروط المرجعية)، رغم أن الكثيرين يتناسون هذه المهام وطرائق العمل.

وبالنظر إلى أن ولاية بعثة تقصي الحقائق لا تنص على تحديد هوية المسؤولين عن ارتكاب هذه الحوادث فقد قام مجلس الأمن للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بإنشاء آلية تحقيق مشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للعمل بشكل حيادي ومهني ونزيه لتحديد مرتكبي هذه الجرائم.

وخلال مراحل عمل بعثة تقصي الحقائق وآلية التحقيق المشتركة تبين وجود مشاكل خطيرة في تطبيق الشروط المطلوبة لإثبات الحقيقة، آخذين بالاعتبار طبعا أنهما يعملان في ظل ظروف صعبة جداً جراء العمليات القتالية من جهة وجراء تسييس هذا الملف من قبل بعض الدول المعروفة والضغوط التي تمارسها جراء موقفها العدائي لسورية من جهة أخرى.

وإن ما يعزز الدليل على إثبات وجود هذا التسييس هو أنه وفور انتشار أخبار عن وقوع حادثة استخدام للسلاح الكيميائي تصدر ضجة دولية كبيرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين وأدواتها في المنطقة وخارجها والتنظيمات الإرهابية المسلحة تتهم سورية بارتكابها، وذلك

قبل البدء بأي تحقيق، لكن في حادثة خان شيخون الواقعة في يوم ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، فإن الأمر لم يتوقف عن حد الاتهام بل قامت الولايات المتحدة يوم ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ بعدوان عبر هجوم صاروخي على قاعدة الشعيرات الجوية بذريعة أنها كانت المنطلق للهجوم الكيميائي المزعوم. وما يفضح حقيقة الضغوط التي تمارسها تلك الدول هو التأثير الواضح على آلية اتخاذ القرارات داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي كانت تعتمد بالتوافق، في حين تم اللجوء للتصويت على مشروع قرار تقدمت به روسيا وإيران لإرسال لجان تحقيق إلى مكان وقوع الحادث في خان شيخون وإلى مطار الشعيرات.

وقامت بعثة تقصي الحقائق بإجراء تحقيقاتها في حادثة خان شيخون إلا أنها لم تلتزم بولايتها مستندة إلى تبريرات واهية أو حجج قاصرة، وقد تجلى عدم التزامها بما يلي:

١ - عدم القيام بزيارة موقع الحادث في خان شيخون والاكتفاء بما قدم إليها من قبل مجموعات إرهابية.

٢ - عدم الالتزام بمبدأ أساسي في التحقيق وهو الامتثال ''لسلسلة حفظ الأدلة''.

٣ - عدم تبيان كيفية استخدام السارين، وعدم تقديم إجابات عن الأسئلة حول مكان وتحت أي ظروف حصل التعرض للسارين.

٤ - رفض زيارة قاعدة الشعيرات الجوية التي تم الادعاء بأن غاز السارين كان مخزناً فيها.

ملاحظات عامة على تقرير آلية التحقيق المشتركة

- لقد أقرت الآلية بأن الجمهورية العربية السورية قد انخرطت على نحو بناء مع الآلية، وأظهرت التزاماً بالتعاون وتسهيل حصول الآلية على المعلومات والشهود، وهذا دليل كاف على ثقة وصدق نوايا الجانب السوري.

- إن الآلية المشتركة لم تلتزم في عملها مبدأ الحياد المطلق وفهم المسؤولية العليا للتحقيقات، بسبب التسييس الشديد، فإن مبدأ الشك والبراءة حتى إثبات العكس لم يطبق، والسؤال عن المستفيد من تلك الهجمات الكيميائية لم يرد في أذهانهم على الإطلاق.

- من الواضح التناقض والغموض في فقرات التقرير، وعدم توفر أية أدلة مادية مقنعة أو قاطعة، كما أن استعمال التقرير لعبارات من قبيل ''من المرجح''، ''ومن المحتمل''، ''وربما''، ''ومن غير المؤكد''، لا يؤهل الآلية للقول لاحقا بأنها واثقة من أن الجمهورية العربية السورية مسؤولة عن انبعاث السارين في خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

- إن الآلية لم تقم على نحو مستقل بجمع المعلومات الإضافية المحيطة بالحادثة وخاصة تلك المتصلة بالجوانب التي تم إهمالها من قبل بعثة تقصي الحقائق، كما لم تستخدم كافة الوسائل وطرائق التحقيق التي تراعي تطبيق المعايير المنصوص عليها في الاتفاقية.

- رفضت الآلية أيضا زيارة موقع الحادثة في خان شيخون، واكتفت بالاعتماد على الصور والفيديوهات وغيرها مما يرد في المصادر المفتوحة عديمة المصداقية، هذا إلى جانب التعامل مع منظمات مشبوهة، مثل القبعات البيضاء، ثم اعتبرت الآلية مخطئة أن مخاطر تلك الزيارة تتجاوز قيمة الفائدة التي يمكن الحصول عليها للتحقيق.

- بعد تلكؤ لعدة أشهر قامت الآلية بزيارة قاعدة الشعيرات الجوية وحددت أهداف الزيارة ووصفتها بالفنية، لكنها في الوقت نفسه رفضت أخذ عينات لتحديد وجود السارين فيها من عدمه، وذلك بذريعة أنها قدرت – عن خطأ أيضا – أن هذا الأمر لن يفيد التحقيق، والحقيقة أن عدم قيامها بذلك يفيد فقط في تغطية عدوان الولايات المتحدة الأمريكية على هذه القاعدة ويمنع فضح كذبها.

- اتبعت الآلية نفس طرائق العمل الخاطئة التي سلكتها بعثة تقصي الحقائق لجهة الاعتماد على أدلة تفتقر إلى المصداقية، وفقدان سلسلة حضانة الأدلة المادية، واكتفت بجمع عينات أحيائية من الأشخاص الذين قدموا إلى تركيا، كما أنها لم تبين ظروف ومكان تعرض المصابين للسارين.

- بالنسبة للشهود الذين تم الاستماع إليهم، لا يوجد تأكيد بأنهم كانوا موجودين في خان شيخون عند وقوع الحادثة، كما أن التطابق الكامل في روايات بعض الأشخاص الذين تمت مقابلتهم يثير احتمالية أن هؤلاء الأشخاص قد تم تلقينهم ذات الروايات، وبالتالي فإن اعتماد الآلية في تقريرها على إفادات الشهود واعتبار الشهادات المستمدة منها أدلة ''رئيسية''، يناقض جميع المفاهيم القانونية التي تعتبر شهادة الشهود قابلة للطعن أصلاً. إلى جانب ذلك فإن الآلية لم تشر في تقريرها إلى كيفية اختيار هؤلاء الشهود وكيف تم الاتصال معهم، وإحضارهم إلى مكان المقابلات، وهل شاركت هي في عملية اختيار الشهود، وما هي درجة حيادية واستقلالية هؤلاء الشهود وضمان بأن ليس هناك أي جهة أو منظمة أو حتى دولة قد قامت بتلقين هؤلاء شهادات موحدة لإثبات اتهام أو ادعاءات أو وجهة نظر معينة، وكيف تم تأكيد وجود هؤلاء الأشخاص، الشهود أو المصابين، في مكان وقوع الحادثة لحظة وقوعها.

ملاحظات تفصيلية على تقرير آلية التحقيق المشتركة

- ذكرت الفقرة ٣٨ من التقرير أن الآلية درست عدة سيناريوهات لكل منها ما يدعمه، لكنها لم تأخذ إلا بالسيناريو الذي يستند إلى تقارير تفيد بأن طائرة سُمعت أو شُوهدت تسقط قنابل فوق خان شيخون وذلك دون أية مقومات علمية أو دلائل مادية. فالتقرير لم يتمكن من إثبات مشاهدة مرور طائرة أو إسقاط القنابل ولا حتى من خلال الفيديوهات التي اعتمدتها الآلية.

- يشير التقرير في الفقرة ٤١ إلى أنه قد تم العبث بالحفرة، وقد اكتفت بذلك ولم يستدع انتباهها التحقيق في أسباب ذلك، إذ لم تقدم الآلية أية تفسيرات لقيام الجماعات الإرهابية بإغلاق الحفرة وتجاهلت الأمر بشكل كامل على الرغم من أنها تشكل مسرح الجريمة، وبالتالي فإن إغلاقها يعني طمس الحقائق والأدلة وجعل التحقيق يسير في مسارات غير مباشرة. ثم تشير إلى أنها قررت إبقاء موضوع الزيارة قيد البحث وقد تقوم بها في المستقبل، والسؤال لماذا؟!

- تذكر الفقرة ٤٣ من التقرير أن الآلية تلقت معلومات متضاربة حول نشر الطيران في ذلك الصباح في خان شيخون، وتعزو سبب ذلك لمقاطع الفيديو التي تظهر أربعة أعمدة دخان سببتها تفجيرات، لكن ذلك لا يمكن أن يكون سبب للتضارب، لآن الآلية لم تستطع تحديد سبب ومصدر تلك التفجيرات.

- تذكر الفقرة ٤٤ أن الآلية لا يمكنها التحقق من عدد الأشخاص الذين ماتوا أو أصيبوا، وهذا عمل غير مهني على الإطلاق، خاصة بعد مرور سبعة أشهر على الحادثة، والسؤال الأهم هنا كيف للآلية أن تحقق في جريمة إجمالي ضحاياها غير معروف لها حتى الآن.

- ورد في الفقرة ٤٦ أن قيادة الآلية قررت أن المعلومات التي حصلت عليها تشكل دليلاً موثوقا وكافياً، وهذا عمل غير مهني أيضا ولا يمت بصلة لأي مفهوم عمل قانوني أو جنائي، لأن نتائج أي تحقيق يجب أن تستند إلى أدلة ملموسة لا جدال فيها.

- نفس الفقرة ٤٦ (د) تقول إن الحفرة حدثت بسبب قنبلة جوية تسير بسرعة عالية، وهذا الاستنتاج يتناقض مع سجلات الطيران التي قدمتها الجمهورية العربية السورية، ويتناقض أيضا مع تحليل صور التفجير وشكل الحفرة من قبل عدة أطراف دولية.

- الفقرة ٥٤ من التقرير تشير إلى أن الجمهورية العربية السورية لم توافِ آلية التحقيق المشتركة بنتائج التحقيق الداخلي الذي تم إعلام الآلية بفتحه من قبل اللجنة الوطنية السورية، وهذا غير صحيح، فقد تمت مشاركة الآلية بنتائجه ونوقش معها، وذلك على الرغم من عدم التجاوب السريع لبعثة تقصي الحقائق، تحت ذرائع شتى، مع طلب دمشق تزويدها بكامل أجزاء العينات البيئية والبيولوجية التي تم جمعها، وذلك وفق الفقرة ١٤ من ورقة الشروط المرجعية، والفقرة ١٨ من الجزء الحادي عشر من المرفق المتعلق بالتحقق لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

في المرفق الثاني من التقرير الخاص بالتحقيق في حادثة خان شيخون

- ورد تحت عنوان **التاريخ والوقت** في الفقرة ١١ أن الآلية حصلت على فيديوهات تظهر أعمدة دخان انطلقت بسبب انفجارات حدثت في خان شيخون، لكن بعد التدقيق في مكان حصول هذه الانفجارات تبين أن كلها كانت بعيدة عن مكان الحفرة، هذا إذا افترضنا أصلا أن سببها كان ناجماً عن قصف من الجو. الجانب الثاني الهام أنه إذا قمنا بتحليل سحابة الدخان الناجمة عن هذه الانفجارات سيبين لنا أن اتجاه الريح من الغرب إلى الشرق، وسرعة الريح وفقاً لوثائق لعدة مصادر من الأرصاد الجوية تقدرها بـ ١/١,٥ متر/ثانية وأنها ثابتة وغير متبدلة، وهذا يتناقض مع ما ذكره التقرير بأن سرعة الريح كانت أقل من ٠,٥ متر/ثانية ومتبدلة.

- تحت عنوان **الإنذار المبكر**، ورد في الفقرة ١٤ أن أحد الشهود الذين قابلتهم الآلية وأفاد بأنه كان يعمل راصداً في خان شيخون قد تلقى تحذيراً بشأن إقلاع طائرة سو- ٢٢ من قاعدة الشعيرات الجوية صباح يوم ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وذكر الشاهد أن التحذير نصح السكان بتوخي الحذر، نظراً لأن الطائرة تحمل على الأرجح مواد كيميائية سامة. هل سألت الآلية كيف تمكن هذا الشاهد العبقري الذي يعلم بالغيب من معرفة كل هذه التفاصيل؟ وكيف حدد هذا الإنذار المبكر نوعية القذائف التي تحملها الطائرات؟ ناهيك عن أن هذه الإفادة تتناقض مع ما ذكره عدة شهود وفقاً لما ورد في الفقرة ١٥ أنه لم يكن هناك إنذار بوقوع هجوم في صباح يوم ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

- تحت عنوان **الانتشار الجوي**، ورد في الفقرات ٢٢ إلى ٢٨ الكثير من المعلومات المتناقضة التي جمعتها الآلية سواءً بين روايات الشهود أو مع الوثائق وشهادة الطيار التي وفرها الجانب

السوري. أما في الفقرة ٣٠ فأشارت الآلية إلى ما خلص إليه خبير أسلحة ''إلى أنه من الممكن، اعتماداً على عدد من المتغيرات مثل الارتفاع والسرعة ومسار التحليق المتخذ، إسقاط قنبلة جوية من هذا القبيل على البلدة من المسافات السالفة الذكر''. إلا أن هذا يتناقض تماماً مع خرائط الطيران المتوفرة والتي تشير إلى أن الطائرة التي تبعد مسافة بين ٧ و ٩ كيلومترات عن خان شيخون كانت متجهة من الجنوب إلى الشمال نحو كفرزينا، أي المسار المتخذ لا يسمح لها القيام بذلك وفقاً لما قاله خبير الأسلحة. والأهم ما يرد في الفقرة ٣١ التي تشير إلى أنه حتى تاريخه لم تجد الآلية معلومات محددة تؤكد أو تنفي أن طائرة سو-٢٢ تابعة للقوات الجوية السورية كانت تعمل انطلاقا من قاعدة الشعيرات الجوية قد شنت هجوما جويا على خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، فكيف توصلت الآلية إلى استنتاجها بمسؤولية الجمهورية العربية السورية؟!

- تحت عنواني **موقع الارتطام وتحليل الحفرة**، ذكرت الفقرة ٥٣ أن الخبير الذي درس أبعاد الحفرة وشكلها دون زيارتها ومشاهدتها طبعاً خلُص إلى نوع الذخائر الذي كان السبب المرجح في تشكيل الحفرة، وهو قنبلة كبيرة يبلغ وزنها من ٣٠٠ إلى ٤٥٠ كيلوغراما أسقطت من على ارتفاع ٤ إلى ١٠ كيلومترات تقريباً، إلا أن شكل الحفرة وحجمها وعمقها (٥٠ سنتيمترا) لا يمكن من الناحية العملية أن يكون بسبب قنبلة بهذا الحجم من هذا الارتفاع، خاصةً وأن زاوية السقوط التي، حسب ادعاء الآلية، يجب أن تكون ٤٥ درجة غير موجودة، كون الطائرة بعيدة عن الهدف مسافة ٥ كم على الأقل، وعلى ارتفاع ٥ إلى ١٠ كيلومترات، كما أن الأضرار الحاصلة في المكان لا يمكن أن تتناسب مع قذيفة جوية، خاصة عدم تضرر حاوية المحولة الكهربائية التي لا تبعد سوى ثلاثة أمتار عن الحفرة. بالإضافة إلى ذلك كان الخبراء العسكريون الروس الذين يعرفون جيداً خصائص طائرة سو-٢٢ كونها صناعة روسية قد قدموا تحليلاً أشاروا فيه إلى أن مسار الطائرة الذي تم أخذه من موقع يعود للتحالف الدولي يبين أن الطائرة المزعومة لم تقترب أصلاً من خان شيخون لمسافة تقل عن ٥ كيلومترات، وأن افتراضات ارتفاع الطائرة وسرعتها ودائرة الدوران الخاصة بها تجعل من المستحيل أن ترمي قنبلة بالتوجيه الحر وتصل إلى خان شيخون، كما أن ارتفاع الطائرة بعد إلقاء القنبلة المفترضة يتطلب استخدام كمية كبيرة من الوقود ويتولد عنه صوت قوي وهو ما يتنافى مع ما أكده الشهود. الأمر الثاني كل قذيفة تسقط من ارتفاع مشابه تحدث حفرة دائرية وتترك آثارا من الصاروخ أو القذيفة في قعر الحفرة، وأنه من خلال دراسة الصور التي تظهر شكل الحفرة بعرض ١ متر وبعمق نصف متر فقط، فإنه يمكن الجزم أيضا بأن الانفجار لم يكن نتيجة سقوط قنبلة، الأمر الثالث أن المعدن المستخدم في القذيفة المتفجرة هو من المواد المستخدمة في صناعة الأنابيب ذات المرونة، بينما الصواريخ والقنابل يتم صناعتها من مادة الصلب ذي النوعية العالية.

- تحت عنوان **تحليل قطعة الذخيرة**، تشير الفقرة ٥٨ إلى أنه ''يقدر أن بقايا قطعة الذخيرة التي جمعها أفراد من الحفرة لم يتسن تحديد هويتهم مرتبطة بقنبلة كيميائية ألقيت من الجو، كما لم يتسن استرداد بقايا محددة من قطعة الذخيرة ولا سيما جنيح الذيل''، مما يؤكد الشك والريبة والتلاعب في تلك العينات.

- تحت عنوان **الكيمياء**، تشير الفقرات ٨١ إلى ٩١ إلى تحديد أصل العامل الكيميائي الـ DF المستخدم لإنتاج السارين الذي انبعث في خان شيخون، ونشير إلى ما يلي:

  - الجانب السوري هو الذي اقترح على آلية التحقيق إجراء تحليل لعينات الـ DF المأخوذة من المخزون السوري المرحل خارج الأراضي السورية والمدمر على متن السفينة الأمريكية كيب راي في البحر الأبيض المتوسط لمعرفته بعدم احتواء هذه العينات على مركبات ثانوية تؤدي إلى ظهور المركبات الإضافية التي ظهرت في عينات السارين المنبعث في خان شيخون.

  - لم يناقش التقرير درجة تركيز السارين (أقل من المعتاد) في العينات، وما إذا كان المحدد الكيميائي موجودا أم لا، والادعاء بأنه خاص بسورية فقط يصعب إثباته لأن باقي الدول الأطراف التي امتلكت سابقاً مخزونات ودمرتها لا يوجد عينات منها لتوضيح بصمتها الكيميائية.

  - اعتمدت الآلية في تقريرها على تحليل ودراسة العينات المأخوذة من مخزون الـ DF المرحل إلى خارج الأراضي السورية، وقد أظهرت نتائجه احتواء العينات على مركب PF6 الذي تواجد في عينات السارين المأخوذة من خان شيخون. وإن وجود هذا المركب دليل على إنتاج مركب الـ DF باستخدام الـ HF وهذا ليس استنتاجا من قبل الآلية إذ تم إعلام المنظمة منذ انضمام سورية إلى الاتفاقية بطريقة إنتاج مركب الـ DF وهذه الطريقة ليست حكراً على الجمهورية العربية السورية فقط، ولم تعد سراً من الأسرار، وبالتالي يمكن تصنيعه من قبل أي دولة أو كيانات أخرى.

  - أظهرت نتائج التحليل احتواء بعض العينات على مركب POCI3 الذي أدى بدوره إلى ظهور بعض المركبات التي وجدت في نتائج تحليل العينات المأخوذة من خان شيخون. وإن الطريقة المتبعة في إنتاج الـ DF الذي تم إعلام المنظمة بها لا تتضمن أي استخدام لمركب POCI3، وفي حال وجود هذا المركب مع المواد الأولية الخام المستخدمة في الإنتاج فإن العمليات التكنولوجية المتعددة (التحويل الحراري لمركب D.M.P، تقطير مركب الـ DC الخام، تقطير مركب الـ DF الخام) للوصول إلى الـ DF كفيلة بإزالة أية آثار لهذا المركب.

  - من خلال كافة العينات التي قام فريق تقييم الإعلانات بجمعها والتي تعود إلى تجهيزات استخدمت في إنتاج الـ DF (حاويات، مفاعلات تيفيلونية) أو التجهيزات الخاصة بمواقع الخلط والتعبئة (الخزانات العيارية، خطوط نقل المواد)، لم تشر نتائج تحليلها إلى وجود المركبات التي اعتمدتها الآلية في ترجيح رأيها أو إلى وجود أي مركب من المركبات الثانوية التي ظهرت في نتائج تحليل عينات خان شيخون.

وسأكون ممتناً فيما إذا تم إصدار الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) بشار **الجعفري**
السفير
المندوب الدائم